الأمم المتحدة

A/60/793

الجمعية العامة

Distr.: General
20 April 2006
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البند ١١٢ (هـ) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أعضاء مجلس حقوق الإنسان السبعة والأربعين

مذكرة شفوية مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للبحرين لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس الدورة الستين للجمعية العامة ويشرفها أن تشير إلى قرار مملكة البحرين ترشيح نفسها لعضوية مجلس حقوق الإنسان في الانتخابات المقرر إجراؤها في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ أثناء الدورة الستين للجمعية العامة.

إن مملكة البحرين نصير قوي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وهي تولي أهمية كبيرة لهذا الموضوع على الصعيدين المحلي والدولي. والبحرين في مقدمة الداعين لتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الإقليمي في الشرق الأوسط، وتتمتع بخبرة كبيرة في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي، ولا سيما بالأمم المتحدة، نظرا لخدمتها في اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤. وتعمل في البحرين مجموعة كبيرة ونشطة من المنظمات غير الحكومية ويعنى عدد منها بقضايا حقوق الإنسان.

وتؤيد مملكة البحرين بقوة مجلس حقوق الإنسان الجديد كأداة دولية فعالة ومهمة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وهي ملتزمة بالمعايير والقيم العالمية التي تشكل أساس عمل المجلس. وبناء على ذلك ترى مملكة البحرين أن انتخابها عضوا في أول مجلس تابع لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة سيكون إسهاما كبيرا في عمل المجلس وسيتيح للبحرين استخدام خبرتها الواسعة في مجال حماية حقوق الإنسان من أجل تقديم مساهمة كبيرة لتطوير أعمال المجلس.

030506 030506 06-31797 (A)

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للبحرين لدى الأمم المتحدة

يسرني تعميم تعهدات والتزامات مملكة البحرين الطوعية بشأن حقوق الإنسان (انظر الضميمة). وإنني لعلى يقين بأن الأمم المتحدة تقوم بدور حيوي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وأن إنشاء المجلس الجديد لحقوق الإنسان يشكل حجر الزاوية في زيادة تعزيز ذلك الدور.

(توقيع) توفيق أحمد **المنصور**
السفير والممثل الدائم

ضميمة
مذكرة شفوية

قررت مملكة البحرين ترشيح نفسها لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في الانتخابات التي ستجري أثناء الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦.

وتعتبر مملكة البحرين أن حماية وتعزيز حقوق الإنسان هما من الأولويات الرئيسية في سياستها الداخلية والخارجية. كما ترى أنهما دعامتان رئيسيتان للتنمية الوطنية.

وقد نفذت مملكة البحرين منذ عام ١٩٩٩ برنامجا إصلاحيا كبيرا يركز بصفة خاصة على قضايا حقوق الإنسان التي يتضمنها ويحميها دستورها وستواصل هذا التركيز في المستقبل.

ومملكة البحرين ملتزمة بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وجميع الخطط والبرامج الوطنية تتضمن، وستظل تتضمن، أبعادا لحقوق الإنسان.

ومملكة البحرين طرف في اتفاقيات حقوق الإنسان الرئيسية التالية:

- اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولان الملحقان بها
- البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية
- البروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في الصراع المسلح
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
- اتفاقية الرق لعام ١٩٢٦
- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولان الملحقان بها:
  - بروتوكول قمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص ولا سيما النساء والأطفال
  - بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو

وتم تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بحقوق الإنسان وستظل تحتل مركزا رئيسيا في سياسات البحرين الداخلية لتهيئة بيئة مواتية لتعزيز واحترام حقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى ذلك، تدرس البحرين بحماس إمكانية أن تصبح طرفا في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اللذين أحالتهما الحكومة إلى البرلمان.

ويقوم المجلس الأعلى للمرأة، الذي أنشئ في عام ٢٠٠١ إضافة إلى عدد من الجمعيات النسائية غير الحكومية والمنظمات الأخرى باتباع استراتيجيات جديدة للنهوض بالمرأة وتمكينها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. وترمي هذه الهيئات إلى تحقيق المشاركة التامة من جانب المرأة في قوة العمل وتمكينها من تولي مناصب قيادية ومناصب اتخاذ القرار في القطاعين العام والخاص وكذلك تغيير النظرة النمطية للمرأة والقضاء على جميع أشكال التمييز ضدها.

وتتسم الشفافية في قضايا حقوق الإنسان بأهمية بالغة في تعزيز حقوق الإنسان ويقوم المجتمع المدني المتنامي والذي يكتسب قوة في المملكة بدور مهم في هذه العملية. وقد تم إنشاء أكثر من ٣٦٨ منظمة غير حكومية بما في ذلك العديد من مجموعات حقوق الإنسان، من بينها جمعية البحرين لحقوق الإنسان، التي قامت مؤخرا بإجراء تفتيش على سجون البحرين وفرع محلي لمنظمة العفو الدولية، ويعني عدد منها بحقوق الإنسان بصفة خاصة. وستواصل مملكة البحرين العمل لتعزيز منظماتها غير الحكومية، ولا سيما العاملة في مجال حقوق الإنسان.

وكجزء من استراتيجية مملكة البحرين الوطنية استضافت المملكة العديد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل بشأن حقوق الإنسان وستواصل القيام بذلك في المستقبل لزيادة الوعي العام بقضايا محددة لحقوق الإنسان.

واستضافت البحرين في عام ٢٠٠٥ الدورة الثانية لمنتدى المستقبل، حيث جلس ممثلو المجتمع المدني لأول مرة مع وزراء مجموعة الثماني ووزراء الخارجية الإقليميين، وناقشوا آراءهم بشأن القضايا الرئيسية. وشهد المنتدى أيضا إنشاء مؤسسة المستقبل وصندوق المستقبل.

وأفضى التعاون بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية إلى تنفيذ برنامج تدريبي لموظفي إنفاذ القانون بشأن المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

وتواصل مملكة البحرين تقديم المساهمات المالية إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكذلك إلى البرامج الأخرى على أساس مستمر. والقصد من هذه المساهمات هو تعزيز عمل المفوضية وتنفيذ برامجها. وستواصل مملكة البحرين تقديم هذه المساهمات كلما أمكن في المستقبل.

وإذا أُنتخبت مملكة البحرين عضوا في مجلس حقوق الإنسان فستساعد في إيجاد التزام دولي مثمر بالتعاون في مجال حقوق الإنسان، إذا انتخبت عضوا في المجلس، وستظل مملكة البحرين ملتزمة بدعم أجهزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وستلزم مملكة البحرين بمبادئ التشاور والحوار والتعاون مع جميع أعضاء الأمم المتحدة بصفة عامة، وأعضاء مجلس حقوق الإنسان بصفة خاصة، بروح من الشفافية والانفتاح لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية على نطاق العالم.

وستدعم مملكة البحرين المجلس بوصفه الجهاز الدولي الرئيسي وبطريقة واضحة بما يحقق عالمية حقوق الإنسان ككل.

وترى مملكة البحرين ضرورة معاملة قضايا حقوق الإنسان وعلى قدم المساواة وبطريقة منصفة من خلال التعاون لضمان تحقيق المواءمة الوطنية والدولية بين مختلف الثقافات والأديان والحضارات والخلفيات الأساسية التاريخية المختلفة. وستواصل مملكة البحرين، كدأبها دائما، جهودها لتعزيز مفاهيم الاحترام والتسامح والتضامن.

وستواصل مملكة البحرين تعاونها وتنسيقها مع المنظمات غير الحكومية بوصفها شريكة أصلية في تعزيز أعمال المجلس بشكل عام وحقوق الإنسان بشكل خاص.

وستعمل مملكة البحرين مع الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع الدولي من أجل تعزيز وتوطيد حقوق الإنسان، من خلال تنفيذ مبادئ ومعايير حقوق الإنسان المكرسة في الاتفاقات الإقليمية والدولية.

ومملكة البحرين ملتزمة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٥١/٦٠

وتتعاون حكومة البحرين بشكل نشط حاليا مع الآليات الخاصة فضلا عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مما نتج عنه القيام بالزيارات التالية:

١ - زيارة قامت بها المفوضة السامية السابقة السيدة ماري روبنسون في عام ٢٠٠٢؛

٢ - زيارة قام بها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في عام ٢٠٠١.

واضطلعت مملكة البحرين بحملة كبيرة لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ويجري إعداد مشروع قانون ومن المتوخى، بروح من التعاون الدولي، أن يقوم المقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال بزيارة لها في المستقبل القريب.